

ثانيا: أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر

5- أهداف قواعد السلوك المهني وأنواعها:

يمكن تلخيص أهداف وأنواع قواعد السلوك المهني في ما يلي:

أ- أهداف قواعد السلوك المهني:

يمكن تلخيص أهم أهداف قواعد السلوك المهني في الآتي:

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق والحفاظ على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الأخرى.
- تنمية روح التعاون بين المدققين والمحاسبين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية.
- تكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأ الكفاية في التأهيل وحياد المدقق في عمله.
- السعي نحو تحقيق مستويات أداء مرتفعة والعمل على اكتساب ثقة المجتمع من خلال تقديم معلومات موثوقة تخدم متخذي القرارات.

ب-أنواع قواعد السلوك المهني:

قد ينظر لقواعد السلوك المهني من حيث الجهة التي وضعتها، أو ينظر إليها من حيث شكل صدورها، ويمكن تبيينها كما يلي:

- من حيث الجهة أو السلطة التي وضعتها:

تنقسم قواعد السلوك المهني من هذه الزاوية إلى نوعين من القواعد (قواعد قانونية وقواعد تنظيمية).

- القواعد القانونية: ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع، وتلك المبادئ التي تنص عليها القوانين المنظمة لمهنة التدقيق.
- قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك المبادئ والأحكام التي تصدرها المنظمات المهنية من نقابات ومعاهد وجمعيات لحث أعضائها على التمسك بآداب وسلوك المهنة.

- من حيث شكل صدورها ووسيلة اثباتها:

تنقسم قواعد السلوك المهني من هذه الزاوية إلى نوعين هما (قواعد مكتوبة وقواعد عرفية).

- قواعد مكتوبة: وهي تلك القواعد المثبتة كتابة، سواء كانت الوثيقة المكتوبة صادرة عن السلطات التشريعية أو التنفيذية في البلد أو صادرة عن المنظمات المهنية في شكل نشرات.

- قواعد عرفية : ويقصد بها تلك القواعد والمبادئ التي يتعارف عليها المدققون ويلتزمون بإتباعها ويتمسكون باحترامها، ويعتبرونها دستوراً أخلاقياً من الآداب والتقاليد التي يجب أن يعمل كل الممارسين للمهنة على الإبقاء عليها دون الحاجة إلى إصدارها في شكل وثيقة مكتوبة.

6- أخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي:

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977 بتشكيل عدة لجان ومجالس تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث كان هدف هذه المجالس واللجان المتخصصة هو القيام بتطوير معايير وإرشادات خاصة بقطاعات محددة من المهنة، وكان على رأس هذه المجالس - المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين - (IESBA).

وقد أصدر المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، حيث يطلق مصطلح المحاسب المهني على ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، وتتكون قواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي من ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: يحدد المبادئ الأساسية لأخلاقيات مهنة المحاسبين المهنيين، ويوفر إطاراً مفاهيمياً لتطبيق تلك المبادئ، ويتضمن هذا الإطار إرشادات حول المبادئ الأخلاقية الأساسية، حيث يجب على المحاسبين المهنيين تحديد التهديدات التي تحول دون تطبيقهم للمبادئ الأساسية، ومن ثم تقييم هذه التهديدات، وبعد ذلك تطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة للقضاء عليها أو العمل على تقليصها قدر الإمكان بحيث تصل إلى مستوى مقبول وذلك لتجنب مخاطر عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية.
- الجزء الثاني: يوضح هذا الجزء كيفية تطبيق الإطار المفاهيمي المذكور في الجزء الأول - المبادئ الأساسية - حيث يقدم أمثلة على الإجراءات الوقائية التي من الممكن أن تكون مناسبة لمواجهة تهديدات الالتزام بالمبادئ الأساسية، حيث ينطبق هذا الجزء من قواعد السلوك الأخلاقي على المحاسبين المهنيين العاملين في الممارسة العامة للمهنة مثل الشركات التي تقدم الخدمات المهنية مثل تدقيق الحسابات والاستشارات والخدمات المحاسبية الأخرى.
- الجزء الثالث: يوضح كذلك هذا الجزء كيفية تطبيق الإطار المفاهيمي المذكور في الجزء الأول، ويقدم أمثلة على العديد من الإجراءات الوقائية لمواجهة التهديدات.

أهم مبادئ السلوك المهني الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي:

بينت مدونة السلوك الأخلاقي التي تم إصدارها عن المجلس أهم المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن يتحلى بها المحاسبون المهنيون في مجال المحاسبة والتدقيق وهي: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية اللازمة، السرية، السلوك المهني، وذلك كما يلي:

● النزاهة:

يفرض مبدأ النزاهة على كل المهنيين بأن يكونوا على قدر من الاستقامة والأمانة في كل من علاقاتهم المهنية وعلاقات الأعمال، كذلك تتضمن النزاهة أن يتحلى المهنيون بالصدق والعدل أثناء تنفيذ مهامهم، كذلك يعد توفر النزاهة شرطاً أساسياً للعاملين في خدمة المصلحة العامة، حيث أنها لا تتطلب الأمانة فقط لكن تتعدى ذلك لتشمل مجموعة من الصفات ذات العلاقة، وهي الإنصاف والشجاعة والأمانة الفكرية، بالإضافة إلى ذلك تتطلب النزاهة بأن لا يتأثر مراجع الحسابات بتضارب المصالح، والتي قد تنشأ إما من دوافع شخصية أو مالية أو تجارية أو وظيفية أو علاقات أخرى قد يقوم بها فريق التدقيق المتعاقد أو شركة التدقيق أو فريق عمل الشركة التي تم تدقيق حساباتها أو طرف له علاقة مباشرة بها، كذلك يقتضي مبدأ النزاهة بأن لا يرتبط اسم مراجع الحسابات بأية تقارير أو معلومات أو اتصالات في حال كانت هذه التقارير أو المعلومات تتضمن ما يلي:

- بيانات مالية محرفة أو مضللة.
- تقارير تحتوي على معلومات أو حسابات معدة بإهمال.
- تقارير ومعلومات غير مكتملة بسبب الحذف، أو فيها نوع من الغموض الذي قد يؤدي إلى التضليل.

● الموضوعية:

مبدأ الموضوعية يعني ألا يكون مدققو الحسابات متحيزون أثناء تأديتهم لمهامهم، كذلك عدم تأثرهم بالآخرين حتى لا يتأثر حكمهم المهني الخاص بالمؤسسة التي يقومون بتدقيق حساباتها، حيث قد يتعرضون أثناء تأديتهم لمهامهم لحالات قد تضعف من موضوعيتهم، كذلك فانه من غير العملي تحديد أو وصف هذه الحالات بالتحديد، لكن بشكل عام لا يجوز لمدققي الحسابات تأدية خدمات مهنية في حالة وجود علاقة أو تحيز قد يترتب عليه تغيير حكمهم المهني الخاص بالخدمات المقدمة، كما أن الموضوعية تعد حالة ذهنية تستلبي التحيز والحكم المسبق مما يعطي عدالة وإنصاف لجميع القرارات والمسائل التي تتعلق بالمهام التي يقومون بتأديتها، كذلك تتطلب الموضوعية ألا يتأثر حكم مدقق الحسابات بتضارب المصالح، وتنشأ أهمية مبدأ الموضوعية بالنسبة لمدققي الحسابات من أن العديد من القضايا الهامة التي لها علاقة بإعداد القوائم المالية لا تخضع للحقائق، وإنما تخضع لحكم مدقق الحسابات، كما أن الحفاظ على مبدأ الموضوعية يتطلب من مدققي الحسابات عمل تقييم مدى التزامهم بالمسؤولية العامة، إضافة إلى ذلك فإن الموضوعية تعطي قيمة للخدمات التي يقدمها المدققون، حيث أنها تعد إحدى العلامات المميزة لمهنة المحاسبة والتدقيق. وتتطلب الموضوعية من المدققين بأن يكونوا محايدين ويتمتعون باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماتهم المهنية المتنوعة بحيث لا يكون لهم أية مصالح متعارضة مع مصلحة العمل أو المهنة التي يمارسونها.

● الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:

يفرض مبدأ الكفاءة المهنية اللازمة على مدققي الحسابات أن يلتزموا بما يلي:

- المحافظة على المعرفة والمهارة المهنية بمستوى المطلوب وذلك لضمان حصول العملاء وأصحاب العمل على خدمات ذات كفاءة مهنية عالية.

- تأدية المهام باجتهاد وفقاً للمعايير المهنية والفنية المطبقة عند تأدية الخدمات المهنية، كذلك فإن الخدمة المهنية ذات الكفاءة العالية تتطلب ممارسة الحكم السليم في تطبيق المعرفة والمهارات المهنية عند تأدية خدمة معينة، ويمكن تقسيم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين منفصلتين: (تحقيق الكفاءة المهنية والمحافظة على الكفاءة المهنية).

لذلك تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية وجود وعي مستمر وفهم للتطورات الفنية والمهنية والتجارية ذات الصلة، كذلك فإن التطوير المهني المستمر يمكن مدققي الحسابات من تطوير قدراتهم والحفاظ عليها على مستوى مرتفع من القدرات للقيام بمهامهم بشكل أكثر كفاءة في إطار البيئة المهنية، كذلك ينبغي على مدقق الحسابات أن يتخذ خطوات معقولة للتأكد من أن الأشخاص الذين يعملون تحت سلطتهم بصفة مهنية يتمتعون بمهارات وتدريب وإشراف مناسب، كذلك يجب على المدققين أن يطلعوا على العملاء وأصحاب العمل والمستخدمين الآخرين على القيود اللازمة للخدمات التي يقدمونها، كما أنه يجب على مدققي الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهامهم ومسؤولياتهم تجاه كل من العملاء وأصحاب العمل وكذلك المجتمع، حيث إن مبدأ العناية المهنية يفرض عليهم مسؤولية تقديم الخدمات بسرعة وبدقة مع مراعاة المعايير الفنية والأخلاقية المعمول بها.

● السرية:

يفرض مبدأ السرية على مدققي الحسابات الامتناع عن التالي:

- الكشف عن أية معلومات سرية خاصة بالشركة أو صاحب العمل والتي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات مهنية وعلاقات العمل دون تفويض محدد باستثناء وجود حق أو واجب مهني وقانوني يتطلب الكشف عن هذه المعلومات.
- استخدام المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات العمل وعلاقات مهنية لمصلحة شخصية أو لمصلحة طرف ثالث، كما ويجب على مدققي الحسابات المحافظة على السرية حتى في البيئة الاجتماعية، وهذا يعني بأن يكون المدقق يقظاً لإمكانية الكشف غير المقصود عن بعض المعلومات السرية لأحد شركاء العمل أو لأحد أفراد العائلة، كذلك يجب على المدقق بأن يحافظ على السرية التي تخص العملاء أو أصحاب العمل المحتملين، إضافة إلى ذلك ينبغي على المدقق اتخاذ الخطوات المعقولة لضمان احترام المرؤوسين لمبدأ المحافظة على السرية.
- كذلك فانه في بعض الأحيان يتطلب مبدأ السرية بأن يقوم المدقق بالإفصاح عن المعلومات السرية كما في الحالات التالية:
- يكون الكشف عن المعلومات السرية مسموح به قانونياً ومصرح به من قبل العميل أو صاحب العمل مثل: الحصول على وثائق أو أدلة في سياق تنفيذ إجراءات قانونية، أو الكشف عن المعلومات السرية للسلطات المختصة بحيث تمثل هذه المعلومات تعديات وانتهاكات للقوانين.
- كما يوجد حق مهني للكشف عن المعلومات المسموح بها قانوناً، في بعض الحالات مثل الامتثال إلى تدقيق وضبط الجودة لإحدى الهيئات التنظيمية.
- حماية المصالح المهنية لأحد المدققين المهنيين ضمن السياق القانوني.

● السلوك المهني:

إن مبدأ السلوك المهني يلزم المدققين بالتقيد بالأنظمة والقوانين ذات الصلة، بالإضافة لتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة، لذلك ينبغي على المدققين عند تسويق وترويج أنفسهم وأعمالهم ألا يسيئوا إلى سمعة المهنة، بل يجب أن يتمتعوا بالصدق والأمانة، وألا يقوموا بإبداء ادعاءات مبالغ فيها حول الخدمات التي يمكن تقديمها وكذلك المؤهلات التي يملكونها والخبرات التي اكتسبوها، وكذلك عدم إبداء أي إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الآخرين، كذلك إن الالتزام والتقيد بالقوانين واللوائح والأنظمة ذات الصلة يعتبر بمثابة وقاية من عمليات التلاعب والغش المحاسبي الذي يضر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الشخصية.

المرجع:

- عمر علي عبد الصمد، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الجزء الثاني، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.